

Distr.: General  
11 June 2004  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

الدورة التاسعة والخمسون

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٩١ (أ) من القائمة الأولية\*

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: مؤتمر الأمم

تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها

المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

الأمم المتحدة ومتابعتها: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج

عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام\*\*\*

\* A/59/50 و Corr.1.

\*\* E/2004/100 و Corr.2.

\*\*\* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الأعباء الملقاة على كاهل الإدارة الفنية المختصة في سياق مشاركتها في جميع جوانب الأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠٠٣ وقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٥٨.

ويتضمن التقرير تقييماً لما أحرزته أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون من تقدم في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً ويتقدم باستنتاجات وتوصيات لجميع الأطراف صاحبة المصلحة تستهدف كفالة اتباع نهج مترابط في التنفيذ الفعال للبرنامج.

ويعين التقرير التحديات الرئيسية أمام التنفيذ الفعال لبرنامج العمل بأنها هي انعدام الملكية القطرية، ونقص القدرات المؤسسية والبشرية، ونقص الموارد المحلية والخارجية. وهو يوصي بأن تركز أقل البلدان نمواً على تنمية القدرة الإنتاجية: الزراعة والنشاط التجاري الزراعي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة. ويشدد التقرير على الأهمية الحاسمة للشراكات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	٢-١ . . . . . مقدمة - أولا
٤	١٢-٣ . . . . . الحالة العامة في أقل البلدان نموا واستعراض عام لتنفيذ برنامج عمل بروكسل . . . ثانيا
٦	٦٤-١٣ . . . . . إطار للشراكة: تنفيذ برنامج عمل بروكسل: . . . . . ثالثا
	رابعاً - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول
٢٤	٧٤-٦٥ . . . . . الجزرية الصغيرة النامية
٢٦	٧٩-٧٥ . . . . . الاستنتاجات - خامسا
٢٨	٨٦-٨٠ . . . . . التوصيات - سادسا

## أولا - مقدمة

١ - طُلب إلى الأمين العام، من كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٧/٢٠٠٣ والجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٥٨، أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(١)</sup>، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، يكون تحليلا بدرجة أكبر وأكثر تركيزا على النتائج، عن طريق زيادة التأكيد على النتائج الملموسة وبيان التقدم المحرز في تنفيذه.

٢ - ويستند هذا التقرير بصفة رئيسية إلى تحليل المدخلات، التي تشمل ٢٦ مدخلا قطريا (١٦ من منسقي الأمم المتحدة المقيمين)<sup>(٢)</sup> من أقل البلدان نموا، و ١٧ مدخلا من البلدان الشريكة في التنمية، و ٢٧ مدخلا من الأمم المتحدة وكيانات دولية أخرى، و ٨ مدخلات من وكالات حكومية دولية ووكالات إقليمية، و ٣ مدخلات من كيانات غير حكومية. ووفرت التقارير السنوية والمنشورات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/إدارة التعاون الإنمائي، مدخلات إضافية للتقرير.

## ثانيا - الحالة العامة في أقل البلدان نموا واستعراض عام لتنفيذ برنامج عمل بروكسل

٣ - يعيش حوالي ٧٣٦ مليون نسمة حاليا، أي ١١,٥ في المائة من سكان العالم، في أقل البلدان نموا، البالغ عددها ٥٠ بلدا. ويقدر أن أعداد هؤلاء ستزداد بمقدار ٢٠٦ ملايين نسمة لتبلغ ٩٤٢ مليون نسمة، أي ١٣,١ في المائة من سكان العالم، بحلول عام ٢٠١٥. وفي نهاية التسعينات، كانت نسبة تتراوح من ٤٩ إلى ٥٠ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا تعيش على أقل من دولار واحد يوميا. وإذا استمر هذا الاتجاه، يمكن أن يزداد عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نموا من ٣٣٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥<sup>(٣)</sup>.

٤ - وقد طرأ عدد من التطورات الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا منذ أن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقرير المرحلي الأول في تموز/يوليه ٢٠٠٣، من أبرزها ما يلي: '١' المقرر الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي بإنشاء آلية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، و '٢' المنتدى العالمي الثالث للمياه، المعقود في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣، و '٣' مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية،

المعقود في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي وافق اكتمال العقد الأول لعملية هذا المؤتمر، و'٤' اجتماعا وزراء تجارة أقل البلدان نموا، المعقودان في دكا في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ثم في دكار في أيار/مايو ٢٠٠٤، و'٥' المؤتمر الدولي الثاني المعني بنظم الإنذار المبكر، المعقود في بون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، و'٦' مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف، و'٧' المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، المعقود في ألماتي في آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٥ - وفي عام ٢٠٠٣، أدرجت تيمور - ليشتي في قائمة أقل البلدان نموا، فازداد عددها بذلك إلى ٥٠ بلدا. وأوصت لجنة السياسات الإنمائية في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، برفع اثنين من هذه البلدان، هما الرأس الأخضر وملديف، من قائمة أقل البلدان نموا.

٦ - وقد كان عام ٢٠٠٣ عاما أفضل بالنسبة للاقتصاد العالمي. فقد كان معدلا نمو التجارة والنتائج اللذان بلغا على التوالي ٢,٥ و ٤,٧ في المائة، أعلى مما كانا عليه في العامين السابقين. بيد أن تسارع النمو لم يكن مشجعا في حالة أقل البلدان نموا. فقد بلغ معدلا نمو التجارة والنتائج في أقل البلدان نموا ٣,٨ في المائة، أي أدنى بقليل مما كانا عليه في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وهو ٤,٦ و ٣,٩ على التوالي<sup>(٤)</sup>. ومنذ عام ٢٠٠٠، تذهب حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠٠٢، بلغت هذه الحصة ١٧,٣ بليون دولار، وهو ما يجاوز مستواها في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥ في المائة ومستواها في عام ٢٠٠١ بنسبة ٢٦,٦ في المائة، ويمثل ٢٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(٥)</sup>.

٧ - وعلى الرغم من كثرة العقبات، سارت نظم الدولة الديمقراطية وجهود حل المنازعات وجهود البناء القومي سيرا جيدا بدرجة ملحوظة. وأجريت إصلاحات للممارسات الانتخابية في عديد من أقل البلدان نموا.

٨ - ولا يزال القضاء على الفقر يحتل موقع الصدارة في جداول الأعمال الإنمائية، ويوجد على نطاق العالم ٤٩ برنامجا قيد التنفيذ حاليا بدعم من مؤسسات بریتون وودز. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كانت عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي بدأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩، قيد التطبيق في ٣١ من أقل البلدان نموا. وأُنجزت ثلاث من ورقات استراتيجية الحد من الفقر في بنغلاديش وبوروندي ونيبال.

٩ - ومن الأمور المشجعة ازدياد اهتمام الشركاء الإنمائيين والوكالات الدولية والحكومية الدولية بتنمية أقل البلدان نموا. وقد تم إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

لسبعة وثلاثين من أقل البلدان نمواً، وقدمت معلومات بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل من ٥٤ من الشركاء الإنمائيين، من بينهم منظمات غير حكومية.

١٠ - ويشكل عجز الموارد عقبة رئيسية أمام تنفيذ أقل البلدان نمواً لبرنامج عمل بروكسل. ولا يزال الضعف يشوب تعبئتها للموارد المحلية. ويشكل عبء الديون عقبة إضافية أمام تنمية أقل البلدان نمواً. ولا يزال الاستخدام الكفء للمساعدات الخارجية يمثل أمراً معقداً، وإن كانت خطة روما للتنسيق تبشر بنتائج طيبة. ولا يزال الاعتماد في إيرادات الصادرات على سلعة أساسية واحدة أو عدد محدود من السلع الأساسية يحول دون اعتناق أقل البلدان نمواً من دائرة معدلات التبادل التجاري المعاكسة.

١١ - ويقر برنامج عمل بروكسل بأن النجاح في تحقيق أهدافه يتوقف على فعالية المتابعة والتنفيذ والرصد والاستعراض على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى الصعيد الوطني، يمثل مسؤولو التنسيق والمنتديات الوطنية المؤسساتيتين الوطنيتين في هذا الصدد، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، يتولى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الدور الرئيسي. وقد عين ٤٥ من أقل البلدان نمواً، مقابل عشرة في العام الماضي، مسؤولين وطنيين للقيام على الصعيد القطري بتنسيق متابعة وتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وأنشأت ١٨ من أقل البلدان نمواً<sup>(٦)</sup> متدياتها الوطنية لمتابعة وتنفيذ برنامج عمل بروكسل على الصعيد القطري.

١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، ركزت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن أقل البلدان نمواً على تعزيز الحوار على صعيد السياسات، والتدريب وبناء القدرات، وترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين. وتعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراء استعراض إقليمي لتنفيذ برنامج العمل في الدورة السابعة للهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ في بانكوك. كما أنها أدرجت فرعاً بشأن تنفيذ برنامج العمل في تقريرها السنوي. وتولي مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف اهتماماً خاصاً للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، على النحو المتناول بالمناقشة في الفصل الرابع أدناه.

## ثالثاً - تنفيذ برنامج عمل بروكسل: إطار للشراكة

### الالتزام ١ - التشجيع على وضع إطار للسياسات محوره الناس

١٣ - جعل برنامج عمل بروكسل من البشر مركزاً للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعن طريق مقارنة المؤشرات الإنمائية الرئيسية المتعلقة بالتخفيف من شدة الفقر،

يتوافر الدليل على ما إن كانت توجد قيد التطبيق أطر للسياسات محورها الناس، وما إن كان يجري تنفيذ هذه الأطر، وما إن كان قد تحقق شيء من التقدم. ويتضمن برنامج العمل، إلى جانب هدف تقليل نسبة الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ثلاثة أهداف هامة هي: أن يصل المعدل السنوي للاستثمار إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج إلى ٧ في المائة لكل بلد من أقل البلدان نمواً، والنسبة الملتزم بها للمعونة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

١٤ - ومن بين أقل البلدان نمواً المتوافر عنها بيانات والبالغ عددها ٤١ بلداً، هناك سبعة بلدان فقط هي التي سجلت معدلاً للنمو يتجاوز ٣ في المائة في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٣، عانى ١٤ من أقل البلدان نمواً مزيداً من الهبوط في نصيب الفرد لديها من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً لم يتجاوز متوسطها حوالي ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠١<sup>(٧)</sup>. وفي عقد التسعينات، لم يحقق معدلاً للنمو يتجاوز ٥ في المائة من أقل البلدان نمواً سوى تسعة بلدان<sup>(٨)</sup>. وشهد العقد الحالي تحسناً في نمو الناتج في أنغولا وبنغلاديش وبنن وتشاد وجمهورية ترازيا المتحدة ورواندا وسيراليون وغينيا الاستوائية وكمبوديا. وحدث هبوط طفيف في الأداء الإجمالي من حيث النمو من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠١ و ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣<sup>(٩)</sup>. وفي أفريقيا، وفقاً لإفاداة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم يحقق تحسناً في الأداء من أقل البلدان نمواً على مدى العام الماضي سوى ١٨ بلداً، بينما عانى ١٦ بلداً تدهوراً في الأداء. وفي عدد من أقل البلدان نمواً، تفاقم الضعف الاقتصادي بفعل حالات الصراع.

١٥ - وقد أتمت أغلبية أقل البلدان نمواً صوغ استراتيجياتها في مجال التنمية والحد من الفقر. وتوجد ورقات لاستراتيجية الحد من الفقر لدى ٣١ بلداً، بينما اعتمدت بلدان أخرى، مثل بوتان وساموا وملديف، استراتيجيتها الإنمائية الخاصة التي تركز على القضاء على الفقر. أما البلدان التي توجد حالياً في حالة صراع أو في طور الخروج منها، مثل إريتريا وأفغانستان وأنغولا وبوروندي وتيمور - ليشتي وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وسيراليون والصومال وليبيريا ومدغشقر وميانمار وهايتي، فلم تُضع فيها صياغة تامة بعد استراتيجية إنمائية. وتعتمد تشاد وغينيا الاستوائية وموريتانيا استخدام دخلها من تصدير المواد الهيدروكربونية استخداماً فعالاً لأغراض برامج الحد من الفقر والتنمية عموماً.

١٦ - وكثّف الشركاء الإنمائيون تركيزهم على الاستراتيجية الإنمائية التي تستهدف القضاء على الفقر. فمصرف التنمية الأفريقي يتبع في برامجهِ للإقراض استراتيجية للتنمية الريفية لأغراض القضاء على الفقر. وأبرم مصرف التنمية الآسيوي اتفاقات للشراكة لأغراض

مكافحة الفقر مع ستة من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٣، هي تيمور - ليشتي وجزر سليمان وساموا وفانواتو وكيريباتي. وبمبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قام الاجتماع الثالث للفريق المعني بالدروس المستفادة من تجربة ورقات استراتيجية الحد من الفقر بالنظر فيما استخلص من هذه الدروس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وأما برنامج متطوعي الأمم المتحدة فهو ناشط في ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، ويشارك نصف متطوعيه في عمليات لبناء القدرات في تلك البلدان. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم لبعض البرامج في ٢٦ من أقل البلدان نمواً، وقد أفاد بأن ٩٣,٧ في المائة من موارده قد أنفق فيها في عام ٢٠٠٣. واستثمرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي أكثر من نصف مواردهما في أقل البلدان نمواً. وتشتري هذه المنظمات كميات ضخمة من المواد من أقل البلدان نمواً.

١٧ - ومن بين البلدان الشريكة في التنمية، أفادت ألمانيا والبرتغال والدانمرك وفنلندا وكندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بأنها قدمت دعماً لاستراتيجيات القضاء على الفقر لدى أقل البلدان نمواً. وتوجد لدى حكومة النرويج خطة عمل للحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥ في البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً. وتركز المفوضية الأوروبية على اتباع نهج كلي في مجال القضاء على الفقر. وتسد اليابان أهمية لبناء شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأشد فقراً. واعتمدت الولايات المتحدة قانون حساب تحدي الألفية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ من أجل تعزيز النمو في البلدان المنخفضة الدخل، بتمويل مقترح قدره بليون دولار لعام ٢٠٠٤.

١٨ - وقد اتسمت عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً بطابع تشاركي ولكن يلزم تقوية الالتزام الوطني بالسياسات والبرامج المناصرة للفقراء<sup>(١٠)</sup>. ويلزم أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار منظور أطول أمداً للاقتصاد في إطار الأفق الزمني لورقات استراتيجية الحد من الفقر الذي يمتد ثلاث سنوات.

١٩ - وتبين المدخلات الوطنية أن تفويض المهام التنظيمية ومهام إنجاز الخدمات متضمن في الاستراتيجيات الإنمائية لإثيوبيا وبوتان و بوركينا فاسو و بوروندي ورواندا وسيراليون وغينيا وغينيا الاستوائية وكمبوديا وليسوتو وملديف. ولكن المؤسسات اللامركزية لا تزال ضعيفة في أغلبية أقل البلدان نمواً، وما زال إضفاء الفعالية على الإدارة المحلية يمثل تحدياً حقيقياً.



٢٠ - وبناء على ما ورد في التقارير، تشكل المساواة بين الجنسين عنصرا بارزا في البرامج الإنمائية لبوتان وبوركينا فاسو و بروندي وكمبوديا وليسوتو ومالي وملديف وموريتانيا. وفي مالي، تعد فكرة وضع "منهاج متعدد الأنشطة للمرأة" فكرة واعدة. ومن اللافت للنظر أن أقل البلدان نموا الخارجة من صراعات تقع ضمن بلدان القمة العشرين من حيث ارتفاع نسبة المرأة في البرلمان. وهذه البلدان هي رواندا (٤٨,٨ في المائة)، وموزامبيق (٣٠ في المائة)، وتيمور - ليشتي (٢٦,١ في المائة)، وأوغندا (٢٤,٧ في المائة)، وإريتريا (٢٢ في المائة).

٢١ - وتفيد منظمة رصد أقل البلدان نموا أن بنغلاديش وزامبيا وسيراليون وملديف راعت القضايا الجنسانية بشكل واضح في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بكل منها. ومن بين الشركاء الإنمائيين، أولت المفوضية الأوروبية وألمانيا والسويد، فضلا عن معظم وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها وغيرها من الوكالات والمؤسسات الدولية، اهتماما خاصا للقضايا الجنسانية. ويمكن "لمبادرة الشبكات الرقمية في أفريقيا" المضطلع بها في إطار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تساعد عملية الوثبة التقدمية في بعض أقل البلدان نموا.

٢٢ - ويكاد لا يوجد أي رصد لنتائج التوجه الجنساني والمبادرات الجنسانية. وينبغي أن يقوم كل بلد بتحويل منهاج عمل بيجين إلى أنشطة مناسبة وممكنة التنفيذ على الصعيد القطري، لكي يصبح الرصد فعالا.

## الالتزام ٢ - الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي

٢٣ - إن النجاح في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة متوقف بقدر كبير على توافر الحكم الرشيد (شفافية المؤسسات والممارسات العامة وخضوعها للمساءلة وكفاءتها)، ونشاط القطاع الخاص والمجتمع المدني، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

٢٤ - وقد أخذ يتبين حاليا أن عملية البناء القومي في البلدان الخارجة من صراعات عملية ليست سهلة، كما يتضح من التجربة في أفغانستان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو هايتي، ولكنها تتقدم تقدما جديرا بالإعجاب في رواندا وسيراليون وكمبوديا وموزامبيق وحتى في ليبيريا. وقد تم سن إصلاحات انتخابية في أغلبية أقل البلدان نموا بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون، في حالة البلدان الأفريقية منها، مع الاتحاد الأفريقي. واضطلعت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببرامج للمساعدة الانتخابية في ١٣ من أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٣.

٢٥ - وشرع معظم أقل البلدان نموا في عملية تدوين أو تنقيح القوانين التي تغطي حقوق الإنسان وتوطد سيادة القانون. بيد أن الحاجة لا تزال كبيرة إلى دمج حقوق الإنسان في صميم الاستراتيجيات الإنمائية. ومعالجة لهذه المسألة، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن الأخذ بنهج حقوق الإنسان في سياق استراتيجيات الحد من الفقر. ويحظى تدريب العاملين في مجال حقوق الإنسان والموظفين القضائيين بأولوية عالية في معظم أقل البلدان نموا. ويتلقى هذا النشاط الدعم أيضا من الشركاء الإنمائيين، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية الأوروبية وألمانيا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، وكذلك من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأسهمت أنشطة هيئة العفو الدولية ومنظمة الشفافية الدولية ومبادرة الرصد الاجتماعي إسهاما كبيرا في توعية أقل البلدان نموا بقضايا حقوق الإنسان.

٢٦ - وتجري حاليا في عدد من البلدان محاولات لإحلال السلام المستدام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتفيد إدارة الشؤون السياسية أن فرق العمل المكلفة بمعالجة المنازعات تثبت جدواها حاليا في جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو والنيجر. وقدمت المفوضية الأوروبية وألمانيا وإيطاليا وفنلندا والنرويج واليابان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والاتحاد الأفريقي إفادات تتعلق تحديدا بما بذلته من جهود لدعم أقل البلدان نموا من أجل بناء السلام وحل المنازعات.

٢٧ - وشرع في إجراء إصلاحات للإدارة العامة في كثير من أقل البلدان نموا، مثل إثيوبيا وبنغلاديش وبنن وبوتان وزامبيا وليسوتو ومالي وموريتانيا. وتولى الأولوية لنظم المحاسبة وبرمجة النفقات في كل من بوتان وزامبيا والسنغال وكمبوديا وليسوتو وملديف. بيد أن أحد الأمور التي تبعث على القلق هو أن إصلاحات الإدارة العامة تتصف عادة بطابع الارتجال وأن تدابير الإصلاح تؤتى بعزيمة فاترة. وفي تشاد، يُعد برنامج التدريب في مجال إدارة إيرادات النفط مبادرة جيدة للإدارة الرشيدة.

٢٨ - وأفادت عدة بلدان من أقل البلدان نموا عما يوجد لديها من تصميم على كبح الفساد. وقد اتخذت بوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيراليون وغينيا وكمبوديا ترتيبات مؤسسية لمكافحة الفساد. وتفيد مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية عما توليه من اهتمام خاص في برامج مساعدتها الإنمائية لموضوع الفساد.

وفي هذا الصدد، تؤدي منظمة الشفافية الدولية دورا مهما في مجال الدعوة. بيد أن تدابير مكافحة الفساد لا تركز دائما على الأهداف الحقيقية وتعجزها عن العمل التعقيدات الإجرائية. ولذا يلزم توخي الحرص الشديد لدى صوغ تدابير مكافحة الفساد. ويؤدي تطبيق تكنولوجيا المعلومات في مختلف المكاتب والعمليات الحكومية إلى الحد من الفساد بقدر كبير.

٢٩ - وعلى الصعيد العالمي، يشمل الحكم الرشيد زيادة مشاركة أقل البلدان نموا في عملية صنع القرار في المؤسسات المتعددة الأطراف، والشفافية والتساوق والبساطة في الإجراءات والتقارير التي يستعملها الشركاء الإنمائيون في تخصيص الموارد لأقل البلدان نموا. أما مسألة صوت أقل البلدان نموا وتمثيلها في المنتديات المالية الدولية، فمن المقرر النظر فيها في الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٤.

٣٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلنت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، في اجتماع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في روما، الالتزام بتبسيط سياساتها وممارساتها وتنسيقها وتوحيدها مع الأطر والنظم الإنمائية لشريكاتها من البلدان النامية. وعملية التنسيق والتوفيق تقتضي حاليا تصميم خطط عمل قطرية من جانب أقل البلدان نموا.

### الالتزام ٣ - بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٣١ - إن البشر هم الثروة الكبرى لأقل البلدان نموا، وذلك باعتبارهم شركاء في التنمية ومستفيدين منها، ويجب أن تتحقق إمكاناتهم تحققا كاملا. ويركز برنامج عمل بروكسل على تنمية القدرات بوصفها الهدف الرئيسي للعقد هي والاندماج الاجتماعي. ويولي البرنامج أولوية عالية لتمكين الفقراء من الحصول على خدمات الصحة والتعليم والتغذية والمرافق الصحية، فضلا عن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية. وتندرج في إطار الالتزام ٣ سبعة من الأهداف الإنمائية للألفية البالغ عددها ١٨ هدفا.

٣٢ - ويقدم التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤، الذي نشره الأونكتاد، إحصاءات عن الحالة الكمية السائدة في مجالات التعليم، وصحة الأم والطفل، والتغذية، والمرافق الصحية، و معدل الخصوبة، في أقل البلدان نموا. ويقدم تقرير منظمة الرصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٣ صورة بيانية للمعلومات المتعلقة بالفقر، تبين ضرورة القضاء عليه على نحو عاجل.

٣٣ - ومن بين أقل البلدان نمواً التي قدمت تقارير، أورد ١٨ بلداً تفاصيل الأنشطة التي يضطلع بها للوفاء بالالتزام المتعلق ببناء القدرات. فبوتان تكرر ٢٥ في المائة من موارد ميزانيتها للقطاع الاجتماعي، وهي على ثقة من أن الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المنجزات التعليمية سوف تتحقق. وتكرر غينيا الاستوائية ٢٠ في المائة من استثماراتها للقطاع الاجتماعي. وتركز بوركينا فاسو على المنجزات التعليمية، ومكافحة وباء التهاب السحائي وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتخطيط السكاني وبخاصة الرعاية الصحية الإنجابية. أما ليسوتو فإن أولوياتها هي الخدمات الصحية والتعليم الابتدائي وتوفير العقاقير الطبية وتوفير المياه في المناطق الريفية. وتولي سيراليون أهمية للهيكل الأساسية في قطاعي الصحة والتعليم، وجودة التعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويحتل الاهتمام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مكانة بارزة في برامج إثيوبيا وأوغندا وبورندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. ويولي اهتمام بمكافحة بعض الأوبئة الأخرى مثل السل أو الملاريا في بعض البلدان الأخرى، ومنها مثلاً بنن. أما ما يشغل كمبوديا فهو مكافحة وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. وتشمل برامج بناء القدرات لدى زامبيا وملديف الهياكل الأساسية ونوعية التعليم والرعاية الصحية وتوفير المياه في المناطق الريفية. وتعمل زامبيا أيضاً على توفير شبكة للأمان الاجتماعي. وتفيد منظمة الرصد الاجتماعي أن أنغولا وبنغلاديش وملاوي تقوم في إطار الالتزام ٣ بتطوير مرافق التعليم الابتدائي وزيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم. وتعتمد توغو وساموا حالياً إلى زيادة الاستثمار في حقل الصحة والتعليم.

٣٤ - وقد أحرز تقدم مشجع نحو تحقيق هدف التعليم الابتدائي. فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي في أقل البلدان نمواً ٦١,٨ في المائة، وبلغ معدل إتمام الدراسة الابتدائية ٤٥,٨ في المائة، ووصل مؤشر تكافؤ الجنسين من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ٠,٨٩. أما مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع التي بدأها البنك الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فقد غطت ١٠ من أقل البلدان نمواً، هي: إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغامبيا وغينيا وموريتانيا وموزامبيق والنيجر. وفي المرحلة الثانية، أصبحت ١٢ من البلدان الأخرى مؤهلة للتمويل من مبادرة المسار السريع. ومن المؤسف أن البرنامج يواجه عقبات مالية على الصعيد القطري، كما أن إمكانية استدامته بعد انتهاء الدعم المقدم من البنك الدولي موضع للشك.

٣٥ - وأفادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بأنها تشارك في بناء القدرات. فقد

أنشأ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أطر عمل وطنية في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج وأقام فيها سلطات محلية معنية بالإيدز. ويركز البرنامج على قدرات الرصد والتقييم على الصعيد القطري. ونشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة ٢٩ ٠٠٠ متطوع في ٣٠ من أقل البلدان نموا للاضطلاع ببرامج للتعليم والرعاية الصحية وتوفير المياه. واضطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بخمسة وسبعين مشروعا للاستثمار الاجتماعي تستهدف بناء القدرات المحلية في ٢٦ من أقل البلدان نموا.

٣٦ - وتعمل كندا حاليا على زيادة معونتها لتنمية القطاع الاجتماعي في أقل البلدان نموا بنسبة الضعف فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وتركز المفوضية الأوروبية على بناء القدرات في قطاعات التعليم والثقافة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أما دعم البرتغال للقطاع الاجتماعي فيقدم أساسا في أقل البلدان نموا الناطقة بالبرتغالية مثل تيمور - ليشتي وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق، ولكن البرتغال تدعم أيضا برامج للتعليم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال وسيراليون وكمبوديا ومدغشقر. وتولي ألمانيا اهتماما خاصا لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال بناء القدرات في ١١ من أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا. وتقدم النرويج الدعم إلى بنغلاديش وجمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق ونيبال في قطاعي التعليم والصحة. وأسهمت الجمهورية السلوفاكية في تدريب القوى العاملة ودعم المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا. وقدمت إيطاليا ما يجاوز ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك من أجل مكافحة هذه الأمراض في أقل البلدان نموا. وواصلت اليابان الاضطلاع بمبادرة كناناسكيس للتعليم الأساسي من أجل النمو، التي بدأت في عام ٢٠٠٢ دعما لتعميم التعليم الابتدائي؛ ومبادرة أو كيناوا لمكافحة الأمراض المعدية، التي بدأت في عام ٢٠٠٠ دعما لتدابير مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وشلل الأطفال؛ والمبادرة اليابانية للمساعدة الإنمائية الرسمية في مجال المياه، التي أعلنت في آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد نتجت عن هذه المبادرات تنمية للقدرات البشرية وتدفق ضخم للمعونات. وكانت المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لأنشطة الصحة والتعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قوية بصفة خاصة في أفريقيا. أما المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة فهي في قطاع الصحة، وذلك في مجالات صحة الطفل والأم، ومكافحة الأمراض المعدية، والمبادرة العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونصف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها السويد مكرس لبناء القدرات؛ ويوجه ٤٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدانمرك إلى القطاع الاجتماعي.

٣٧ - ويصعب تقييم نتائج الأعمال التي تقوم بها أقل البلدان نمواً ونتائج الدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون فيما يتعلق ببناء القدرات وتكوين الثروة الاجتماعية، وخصوصاً تقييمها من سنة إلى أخرى. ويعزى هذا أساساً إلى أن المؤشرات ليست واضحة دائماً وإلى أن نظام التجميع الإحصائي لا وجود له في معظم أقل البلدان نمواً. ولذا فإن من المهم تنمية قدرات الرصد ونظم الإحصاء في أقل البلدان نمواً. ويمكن تنقيح المؤشرات وتجديدها سنوياً ليصبح ممكناً عندئذ تقييم المنجزات في مجال بناء القدرات تقييماً فعالاً. ولكي يتحقق هذا الغرض، يلزم اتخاذ الخطوات التالية:

- ينبغي تعزيز نظم الإحصاء في أقل البلدان نمواً كلها، ولكن من المهم عدم تحميل هذه النظم بأعباء تتجاوز قدراتها.
- يلزم أن ينهض الشركاء الإنمائيون لمجابهة هذا التحدي وأن يدعموا تدريب القوى العاملة ويقدموا المساعدة لبرامج القطاع الاجتماعي.
- إتاحة الخدمات الاجتماعية، خصوصاً للفقراء والنساء، وهذا هو أصعب جزء في العمل كله.
- هناك تحد آخر هو الحفاظ على نوعية الخدمات، وهو ما يستلزم بصورة حاسمة وجود قوة عاملة مدربة ومقبلة على العمل بحماس.

#### الالتزام ٤ - بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

٣٨ - هناك خطوتان أوليتان وأساسيتان لا بد من اتخاذهما للاستفادة من السوق العالمية المتزايدة الاتساع، هما تطوير الهياكل الأساسية وتكييف التكنولوجيا. فما يعوق النمو والتنمية المستدامة هو في معظم الحالات العقبات الهيكلية والمتصلة بجانب العرض. وفي حين أن الاستثمار المباشر في القدرات الإنتاجية أمر مهم بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، فإن من اللازم أيضاً التركيز على تنمية الموارد البشرية من أجل هذا الغرض.

٣٩ - وتتضمن التقارير المتلقاة من أقل البلدان نمواً ومن شركائها الإنمائيين تفاصيل الأعمال المختلفة المضطلع بها في إطار هذا الالتزام. وتوجد لدى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ولدى المصارف المتعددة الأطراف برامج تركز على تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً في خمسة مجالات محددة: التنمية الزراعية والريفية وتحقيق هدف الأمن الغذائي؛ وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية الأساسية ذات الصلة؛ وتطوير الهياكل الأساسية المادية؛ وتنمية قطاع الطاقة.

٤٠ - وقد قدمت بنن وبوتان وبوركينا فاسو وسيراليون وليسوتو وملديف تقارير عن برامج واسعة النطاق في إطار الالتزام ٤. فيوركينا فاسو لديها برنامج شامل يغطي تطوير الطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية وتنمية الاقتصاد الريفي والصناعات الزراعية والغذائية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة. ويتضمن برنامجها أيضا تعزيز القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويوجد لدى بوتان برنامج شامل لتطوير الطرق وتحسين المطارات وتنمية موارد الطاقة والاتجار بها والتنمية الريفية وتخطيط استخدام الأراضي وتنمية السياحة. ويركز برنامج بنن على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويولي اهتماما خاصا لمراقبة الجودة والتحرر من السيطرة البيروقراطية. وتعتمز بنن أيضا أن تصبح قاعدة من قواعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن التدابير التي تساعد على ذلك افتتاح مركز للاتصالات السلكية واللاسلكية بدعم من مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. ويندرج تطوير الهياكل الأساسية أيضا في صميم الجهود الإنمائي الذي تضطلع به ملديف. وتركز سيراليون على شبكة الطرق، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى كل من الزراعة والصناعة التحويلية. وتعكف ليسوتو على إنشاء مناطق صناعية، وإقامة الحوار بين القطاعين العام والخاص، والاهتمام بالتنمية الزراعية عن طريق سياسات تقديم الإعانة وتوفير البذور، واستجلاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة أساسا من قانون الولايات المتحدة المتعلق بتشجيع النمو وتوفير الفرص لأفريقيا.

٤١ - وفي سياق مبادرة النهوض بالأنشطة التجارية المستدامة للحد من الفقر، قدم الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى أقل البلدان نموا بغية المساهمة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع وتيسير الأنشطة التجارية والاستثمارات المستدامة. ويستفيد من هذه المبادرة عدد متزايد من أقل البلدان نموا. ففي جمهورية ترازيا المتحدة، عُقدت سلسلة من الحلقات التدريبية لأصحاب المصلحة المتعددين ووطدت المبادرة على الصعيد المحلي؛ وتوجد قيد التطوير حاليا مشاريع للأنشطة التجارية المستدامة في مجالات الطاقة الشمسية والمياه والسياحة البيئية. وفي مدغشقر، عُقد منتدى عملي لأصحاب المصلحة المتعددين ووضعت المفاهيم لبعض مشاريع الأنشطة التجارية المستدامة. وفي بنغلاديش، أوفد الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة بعثة للتعرف على الشركاء المحتملين والمشاريع الممكنة. وفي أنغولا، تم إعداد نهج قطري لمناقشته في منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين.

٤٢ - وهناك قائمة تبين أهدافا محددة لتطوير الهياكل الأساسية، ويلزم لكل بلد من أقل البلدان نموا أن يحدد الأهداف الوطنية التي تخصه. وفيما يتعلق بتطوير النقل في البلدان النامية

غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، يمثل التعاون الإقليمي أيضا أمرا بالغ الأهمية. ومن الضروري جدا فضلا عن ذلك السعي إلى التوحيد في أنظمة النقل. وفي هذه الآونة أصبح قدر كبير من الاستثمار في الهياكل الأساسية يأتي من القطاع الخاص. وفي الواقع أن القطاع الخاص صار على قدر من الدينامية والقدرة على الابتكار يتيح له تحمل عبء ضخم إلى حد كبير، حتى فيما يتعلق بتوفير السلع العامة. وفي حين أنه يتعين تشجيع الاستثمار من جانب القطاع الخاص، فإن ما يلزم تأكيده، مع ذلك، هو الدور المحوري الذي يضطلع به القطاع العام من أجل كفاءة الإنصاف والتدخل بما يلزم من مبادرات العمل الإيجابي.

٤٣ - والتنمية الريفية هي المدخل الرئيسي إلى تحفيز النمو وتوليد فرص العمالة في أقل البلدان نموا. ويضم سكان المناطق الريفية ٧٠ في المائة من الفقراء والمفتقرين إلى الأمن الغذائي. والنمو الزراعي ضرورة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك لتنمية الصناعات الزراعية والغذائية. ويعمل البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في ٤٦ من أقل البلدان نموا. وتتسم بأهمية كبيرة أيضا برامج المنظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية. وفي عام ٢٠٠٣، تحققت ٢٨ في المائة من منجزات المنظمة في أقل البلدان نموا. ومصرف التنمية الأفريقي هو أحد مصادر الدعم القوي للتنمية الريفية لأغراض الحد من الفقر. وتشارك المفوضية الأوروبية وألمانيا وفنلندا واليابان في برامج للأمن الغذائي والزراعة. ووفقا لما أفادت به هذه الجهات، توجد التنمية الريفية والنمو والتنوع الزراعي والأمن الغذائي في صميم البرامج الإنتاجية في إثيوبيا وأوغندا وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وغينيا وكمبوديا وليسوتو وملديف. بيد أن التنمية الريفية يجب أن تتجاوز مجرد تحقيق النمو الزراعي وأن تركز على توسيع نطاق الأنشطة غير الزراعية بحيث يتولد جزء من الدخل الريفي من القطاع غير الزراعي.

٤٤ - وتوجد لدى إثيوبيا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا ومالي ونيبال برامج مهمة في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشارك عدد من أقل البلدان نموا في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وساند متطوعو الأمم المتحدة عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢٠ من أقل البلدان نموا، وركز الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ما يقدمه من المساعدة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١٤ من أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٣<sup>(١٢)</sup>. وتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ونيبال. وتدرج الدائمك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإمداد بعقاقير إنقاذ



الحياة ضمن البنود ذات الأولوية في برامجها الثنائية لتقديم المعونة. وتقدم غرفة التجارة الدولية المساعدة أيضا في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٥ - وتسعى بنغلاديش وبنن وجمهورية تزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وسيراليون وكمبوديا ونيبال إلى إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مهارات وإلى مرفق للائتمان مع توفير الارتباط بالسوق الأوسع نطاقا أو بخطوط إنتاج رأسية. ويضاف إلى ذلك ما أدركته بنن، وهو أن مراقبة الجودة والتحرر من السيطرة البيروقراطية يمثلان عنصرين حاسمين في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وترتكز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على أمر جدير بالاهتمام هو انتقال ٣٠ من أقل البلدان نموا التي تعتمد على سلعة أساسية مفردة إلى مزاولة أنشطة الصناعة التحويلية. ويمكن لهذا الانتقال أن يتحقق عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر التكنولوجيا.

٤٦ - وتمثل تنمية موارد الطاقة أمرا أساسيا للقدرة الإنتاجية في اقتصادات أقل البلدان نموا المفتقرة إلى الطاقة. ولكن من الصحيح أيضا أن أقل البلدان نموا الغنية بالموارد الهيدروكربونية لم يكن حاليا جيدا تماما في الماضي. ومن هذا المنظور، يرحب ترحيبا كبيرا بالخطط التي وضعتها تشاد وغينيا الاستوائية وموريتانيا. فالقانون الجديد الذي سنته تشاد بشأن توزيع الإيرادات الآتية من تصدير النفط يعد خطوة جيدة. أما الصندوق الاستثماري المخصص لحالات الطوارئ في غينيا الاستوائية فمن المؤكد أنه سيوطد على وجه السرعة برنامج الاستثمارات العامة. وستبدأ موريتانيا قريبا في تصدير مواد هيدروكربونية، وهي منخرطة حاليا في مناقشة الاستثمار في توليد الطاقة الكهرومائية مع السنغال ومالي. وتصدر بوتان ونيبال الطاقة أيضا، حيث تتمتع كل منهما بميزة وجود فائض لديها من الطاقة الكهرومائية المولدة.

#### الالتزام ٥ - تعزيز دور التجارة في التنمية

٤٧ - تبلغ حصة أقل البلدان نموا من التجارة العالمية ٠,٤ في المائة بالكاد، ولكنها تعتمد بقدر كبير على توسيع نطاق التجارة لتعزيز نمو الناتج الإجمالي لديها. وتوسيع نطاق التجارة يعوقه أن ٣٠ من أقل البلدان نموا يعتمد كل منها على سلعة أساسية مفردة، وتعرقله أيضا الصعوبات التي تكتنف توسيع نطاق الإنتاج والتوريد في المواعيد المحددة. وهذه الصعوبات تجاه البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموا بدرجة أشد حدة. ومن العقبات الأخرى التي تعرقل تنمية التجارة محدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق وانعدام مراقبة الجودة. وتجاهه البلدان غير الساحلية الأقل نموا مشاكل إضافية نتيجة لتكبدتها تكاليف النقل العابر ومعاملات

العبور. وفيما عدا بعض الخدمات السياحية، فإن تصدير الخدمات يكاد يكون منعما في أقل البلدان نموا. كما أن هذه البلدان معرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، التي لا تستطيع تحملها أو امتصاصها بسهولة.

٤٨ - وقد ركزت أقل البلدان نموا اهتمامها على استغلال التدابير التساهلية المتصلة بالوصول إلى الأسواق، وهي تعمل في الوقت نفسه على اكتساب المهارات التفاوضية من أجل الجولات المتعاقبة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد تلقت هذه البلدان الدعم لمساعدتها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتؤدي للجان الاقتصادية الإقليمية، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دورا تيسيريا في مبادرات التكامل الإقليمي. والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في آسيا، تشارك كلها في تشجيع التكامل الإقليمي ومناطق التجارة الحرة. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أصبح جذابا بصورة خاصة بسبب اختلاف مراحل النمو التي توجد فيها أقل البلدان نموا عن المراحل التي توجد فيها البلدان النامية الأخرى. وبعد صياغة برنامج الدوحة الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بدأت عملية إدماج قضايا التجارة في البرامج الإنمائية الوطنية وتنفيذ التدابير التساهلية الممنوحة لأقل البلدان نموا. واتفق إجماعا على وجوب ربط تدابير التجارة بهدف الألفية الإنمائي المتعلق بالقضاء على الفقر. وفي التقارير المرحلية المقدمة من أقل البلدان نموا، قدم ١٥ من هذه البلدان<sup>(١٣)</sup> سردا لتدابير التجارة التي اتخذتها أو أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها لتيسير عملية الاندماج في السوق العالمية.

٤٩ - وفيما يتعلق ببناء القدرات المتصلة بالتجارة، كانت أقل البلدان نموا ضمن البلدان المستفيدة من الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي أنشئ عقب إقامة منظمة التجارة العالمية. وقد بدئ هذا الإطار أولا بوصفه مشروعا تجريبيا في كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا ثم وُسع نطاقه فيما بعد ليشمل ١١ بلدا آخر من أقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠٠٣، بُدئت أيضا المرحلة الثانية للبرنامج المشترك لتقديم المساعدة التقنية المتكاملة في ستة من أقل البلدان نموا: زامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق. وكان أكثر من نصف الأنشطة المشمولة في خطة المساعدة التقنية المقدمة من منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣ موجهة إلى أقل البلدان نموا. كما قدمت المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا من شركاء إنمائيين آخرين، مثل الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والدانمرك والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان. ويشكل بناء القدرات

لأغراض تشجيع التجارة وأغراض التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية الهدف الوحيد لبرامج المساعدة التقنية هذه. وساعد اجتماع وزراء تجارة أقل البلدان نموا الذي عقد في دكا في الفترة أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عشية إجراء مفاوضات كانكون على تناسق الإجراءات المتخذة من جانب أقل البلدان نموا. كما أن اجتماع هؤلاء الوزراء المعقود في دكار في أيار/مايو ٢٠٠٤ زاد من تعزيز خطة العمل المنسق لأقل البلدان نموا فيما بعد مفاوضات كانكون التجارية.

٥٠ - والاستخدام الفعال للترتيبات التفضيلية والتدابير التساهلية ليس بالمهمة السهلة. ومبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء فيما عدا الأسلحة" التي أصبحت نافذة في عام ٢٠٠٢، متاحة لجميع البلدان الأقل نموا، في حين أن التدابير التساهلية لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ ليست متاحة إلا لأربعين من أقل البلدان نموا. وأصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون النمو والفرص في أفريقيا في عام ٢٠٠٠ وعدلته في عام ٢٠٠٢، وهي تمنح بموجبه حق الدخول المعفي من الجمارك ومن الحصص لصادرات ٣٧ بلدا، منها ٢٤ من أقل البلدان نموا. أما نظام الأفضليات المعمم الذي تطبقه الولايات المتحدة فيشمل فئة خاصة اسمها "البلدان النامية المستفيدة الأقل نموا"، تتمتع بإعفاء جمركي لنحو ٢٠٠٠ منتج إضافي لا تتمتع به البلدان الأخرى المستفيدة من هذا النظام. ووسعت اليابان نطاق إذن الدخول المعفي من الجمارك ومن الحصص بحيث أصبح يغطي نسبة ٩٣ في المائة تقريبا من منتجات أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٣. ومنحت كندا إذنا من هذا القبيل لـ ٤٨ من أقل البلدان نموا. ومنحت جمهورية كوريا أيضا إذن الدخول المعفي من الجمارك ومن الحصص إلى الأسواق لـ ٨٧ من بنود الصادرات من أقل البلدان نموا، بما في ذلك البن والقطن والأواح الأخشاب. ووفقا لما أفاد به المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، قام ٢٨ من أعضاء المنظمة من تلقاء أنفسهم بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام أقل البلدان نموا. وتفيد الولايات المتحدة أنها استوردت في عام ٢٠٠٣ ما قيمته ١,٢ بليون دولار من المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية وما قيمته ١,٢ بليون دولار أخرى من الملابس من البلدان المؤهلة للاستفادة من قانون النمو والفرص في أفريقيا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن عام ٢٠٠٢. ومن الأمور الموثقة أيضا أن التدابير التساهلية المشمولة في قانون النمو والفرص في أفريقيا أدت إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان في جنوب الصحراء الكبرى، مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون ومالي. ولكن أقل البلدان نموا لديها هي نفسها صعوبات كبيرة تحول دون الاستفادة على نحو تام من التدابير التساهلية. فالتشريعات التجارية المعقدة والمركبة تسبب صعوبات للمصدرين في أقل البلدان نموا في الاستفادة من تدابير إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق. وممارسات أعمال التصدير،

والوفاء بمواعيد شحن السلع، وسرعة الاستجابة للطلب، والحفاظ على الجودة، وإنجاز الإجراءات والشكليات الرسمية المتعلقة بالتجارة، كلها تستلزم جهودا مباشرة من جانب المصدرين. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم تدليل أو تجاوز القيود والضوابط البيروقراطية التي تفرضها الحكومات والمؤسسات في بلدانهم.

٥١ - وتواجه المنتجات الزراعية صعوبات شتى، على الرغم من أن أقل البلدان نموا تمارس قدرا كبيرا من التجارة المعتمدة على الزراعة. والعقبات ناشئة عن الدعم المالي لمنتجات البلدان المتقدمة النمو، واعتماد البلدان المصدرة من أقل البلدان نموا على عدد محدود من الأصناف، وهبوط معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية الأولية. والحل الذي يُقترح لذلك عادة هو تنويع الصادرات بجعلها مصنوعات لمنتجات مختلفة. وتوجد لدى الأونكتاد واليونيدو برامج قيد التنفيذ منذ سنوات لتشجيع على التنويع. ويغطي برنامج الأونكتاد ٤٣ من أقل البلدان نموا. والأمر اللازم في هذا الصدد هو أن تكون لدى أقل البلدان نموا سياسة محددة، ولكن شاملة، للتصنيع.

#### الالتزام ٦ - الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة

٥٢ - تجاهه أقل البلدان نموا بشكل منتظم كوارث أو شذائد بيئية أو طبيعية. ويضاف إلى ذلك أن الفقر يجبر هذه البلدان على تعرية الموارد الحرجية والإفراط في استغلال موارد المياه وحرث الأراضي الضعيفة. وتؤدي الممارسات الزراعية العتيقة إلى تقليل خصوبة الأراضي وإهلاك الطبقة العليا من التربة. وتتلوث المياه والهواء بفعل انعدام المرافق الصحية.

٥٣ - وتجاه البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموا حالة مُنهكة نتيجة لما تتسم به من الانكشاف أمام الكوارث الطبيعية والبيئية فضلا عن تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر.

٥٤ - وتوجد لدى معظم أقل البلدان نموا خطط للإدارة البيئية صيغت صياغة جديدة في عقد التسعينات. والخطط البيئية متبعة في كل من أوغندا وبوتان وبوركينا فاسو وتوغو وزامبيا وملديف. ويحظى التنوع البيولوجي باهتمام خاص لدى أوغندا وبوتان وملديف. ودراسة الأثر البيئية إلزامية في بوتان وبوروندي وساموا وليسوتو. وتأخذ رواندا الإدارة البيئية في الاعتبار داخل السياق الإقليمي. ووُضعت في كل من سيراليون وليسوتو استراتيجيات لإدارة حالات الكوارث. ووجدت منظمة رصد أقل البلدان نموا أن عددا قليلا فقط من المبادرات في عام ٢٠٠٣ هو الجدير بالذكر، مثل الخطة الرئيسية للمياه في بنغلاديش، وإنشاء مكتب لشؤون المياه في تشاد، وشبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي، ومدونة قواعد التشييد وسياسة الإسكان في ملديف، واشتراط تقديم دراسة الأثر البيئي في ساموا.

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٣، اهتم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بقضايا المدن الحالية من العشوائيات، وتوفير المياه للقارة الأفريقية، وتأمين حيازة الأراضي في المناطق الخارجة من صراعات، والإسكان في أفغانستان. ونشط برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وفي أفريقيا، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لـ ٢٥ من أقل البلدان نمواً<sup>(١٤)</sup>، واحتل موضوع القضاء على الفقر مكانة بارزة في هذه المبادرات. وفي آسيا، ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشارك في العمل في أفغانستان وبنغلاديش وبوتان وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وملديف وميانمار ونيبال. وقدم البرنامج المساعدة أيضا إلى برامج في جميع البلدان الأقل نمواً في منطقة المحيط الهادئ، وهي توفالو وجزر سليمان وساموا وفانواتو وكيريباتي. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهو على الأرجح صاحب أكبر قدر من المشاركة في المشاريع المتعلقة بالبيئة والكوارث، حيث يساعد البلدان في عمليتي تقرير السياسات وبناء القدرات. وتشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي كلها أيضا في مشاريع حماية البيئة في أقل البلدان نمواً.

٥٦ - وتشارك النرويج أساسا في بناء القدرات في هذا المجال في أقل البلدان نمواً. وتهتم المفوضية الأوروبية بالبرامج المتصلة بالمياه والطاقة والغابات. وفنلندا هي الأخرى لها مبادرات في برامج الحراجة في أقل البلدان نمواً. كما أنها داخلية في شراكات طويلة الأجل مع خمسة من أقل البلدان نمواً، هي إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق ونيبال. وسيكون من المفيد إلى حد كبير تقييم نتائج هذه الشراكات.

٥٧ - ويشكل نظام الإنذار المبكر، الذي زادت دقته زيادة ضخمة بفضل التطورات في مجال تكنولوجيا الفضاء، عونا كبيرا لأقل البلدان نمواً. وقد أنشئت على نحو جدير بالإعجاب آليات للإغاثة والإنعاش في عدد قليل من أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون مسألة التأهب الوطني للكوارث الطبيعية واستراتيجيات الخروج منها موضع نظر جدي لدى البلدان المعنية من أقل البلدان نمواً.

#### الالتزام ٧ - تعبئة الموارد المالية

٥٨ - تشكل قيود الموارد جانبا رئيسيا من جوانب العجز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ومن ثم فإن تعبئة الموارد مثلها مثل خطة الإنفاق مهمة لتحقيق الإنتاجية المثلى. وإدراكا لهذا، يركز الموضوع المخصص للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ على هذا الجانب من جوانب تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ويتناول تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع (E/2004/54) هذه المسألة تناولا مسهبا.

٥٩ - ويتعين تحسين عملية زيادة الإيرادات العامة، وينبغي ضبط القطاع المالي على نحو يشجع على الادخار والاستثمار. ومن ثم ينبغي إقامة التوازن بين القطاعين الخاص والعام في مجال زيادة الإيرادات. وقد اعتمد عدد من أقل البلدان نموا خططاً ضريبية و/أو خططاً للإنفاق للأجل المتوسط. وشرعت هذه البلدان في تطبيق أو تعزيز الرقابة على الإنفاق عن طريق نظم للمحاسبة ومراجعة الحسابات تتسم بالكفاءة. وهذه خطوات محمودة في مجال إدارة الموارد واستخدامها على نحو كفاء. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو تحسين نسبة الاستثمارات تحسباً مطرداً. وقد تكون التوصية التي يمكن أن تأتي بأكبر الثمار هي تقليل الهدر إلى أدنى حد ممكن والحد من تكاليف المعاملات. وقد يقتضي هذا تفويضاً لسلطات الإنفاق أو جعلها لا مركزية على الأقل.

٦٠ - ومن الطرق المحدية لتعبئة الموارد اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قامت أغلبية البلدان الأقل نمواً بتجديد قوانين الاستثمار لديها وأعطت فيها حوافز كافية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقدم الأونكتاد المساعدة في تصميم أطر تنظيمية مريحة للاستثمارات. بيد أن التدفقات التي يُعتد بها للاستثمار الأجنبي المباشر قاصرة حالياً على عدد قليل من أقل البلدان نمواً، كما أنها محصورة في مجال استغلال الموارد الطبيعية وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استغلال الموارد الهيدروكربونية في أنغولا وتشاد وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان وغينيا الاستوائية وموريتانيا، بينما اجتذبت تعدين الذهب في جمهورية ترازيا المتحدة وغينيا. أما الاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد ذهب إلى بنغلاديش وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو وموزامبيق. واجتذبت ليسوتو استثمارات أجنبية مباشرة في صناعة اللبوسات. ومن العناصر المهمة جداً التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر سهولة المعاملات والنقل والسفر؛ وتوافر إمكانية الوصول إلى سوق كبيرة، ربما نتيجة للتكامل السوقي؛ والتوافر المضمون لخدمات المرافق.

٦١ - وقد برزت التحويلات المالية كمصدر جديد لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. ويقدر البنك الدولي أن عدد المقيمين خارج البلدان التي ولدوا فيها يبلغ ١٧٥ مليون نسمة، وأن البلدان النامية تلقت تحويلات مالية من الخارج تناهز ٩٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٣<sup>(١٥)</sup>. ويتلقى كثير من أقل البلدان نمواً تحويلات مالية كبيرة، يتجاوز مقدارها في بعض البلدان مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن هناك مشاكل مرتبطة بهذه التحويلات

المالية. فأولاً، يُحوّل جزء كبير منها عن طريق قنوات غير نظامية. وهذا النوع من التحويل يغذي السوق غير النظامية في البلد المتلقي ولا يستخدم دائماً استخداماً منتجاً. والمشكلة الثانية هي أن هذه المدخلات من الموارد لا تستخدم استخداماً سليماً بسبب عدم تطور سوق رؤوس الأموال في أقل البلدان نمواً.

٦٢ - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً مهماً لتمويل البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وفي برنامج عمل بروكسل، ثم في توافق آراء مونتييري، أعاد الشركاء الإنمائيون تأكيد التزامهم بتقديم ٠,٢٠ في المائة، أو ما لا يقل بأي حال عن ٠,١٥ في المائة، من ناتجهم القومي الإجمالي على سبيل المعونة لأقل البلدان نمواً. وقد جاء ٨٥ في المائة تقريباً من الزيادة الإجمالية في المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٢ من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠٠٢، لم يقدم أكثر من ٠,٢ في المائة سوى أيرلندا والدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا، وقدمت البرتغال وبلجيكا وفرنسا وفنلندا ٠,١ في المائة أو أكثر. ويلزم أن يبذل الآخرون مزيداً من الجهد للتقدم صوب النسبة المستهدفة وهي ٠,٢ في المائة. والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وهولندا هي بالقيم المطلقة أكبر الجهات المانحة لأقل البلدان نمواً. وأكبر البلدان استفادة في عام ٢٠٠٢ هي موزامبيق وإثيوبيا وأفغانستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وبنغلاديش. ومن المؤشرات الطيبة ازدياد مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وأعطت إيطاليا وبولندا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية معظم المساعدة المقدمة منها على هيئة إعفاء من الديون لأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وتجري حالياً عملية تجديد موارد صناديق البنك الدولي الميسرة الشروط (التجديد الرابع عشر) ومصرف التنمية الآسيوي (التجديد التاسع). وتم التجديد التاسع لموارد صندوق التنمية الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتشكّل هذه العمليات مصادر قيمة لمساعدة أقل البلدان نمواً، ومن ثم يُؤكد على أهمية إنجازها في حينها.

٦٣ - ويتوخى برنامج عمل بروكسل إنهاء ربط المعونة لأقل البلدان نمواً وزيادة قيمتها بوسائل أخرى. فالشراء من أقل البلدان نمواً بأموال المعونات يزيد من قيمة المعونة. ومن الخطوات المبشرة بالخير في هذا الصدد برنامج العمل المتعلق بتنسيق إجراءات المانحين بناء على خطة روما. ومن المقرر أن تنجز الفرقة العاملة المعنية بفعالية المعونة وممارسات المانحين عملها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. ويلزم التوصل إلى قرار مبكر وإيجابي بشأن المبادرة المتعلقة بمشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار بشأن سياسات المعونة الدولية في محافل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٦٤ - ويلزم إيلاء اهتمام خاص لمسألة الإعفاء من الديون لأقل البلدان نمواً في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خصوصاً وأنها تغطي ٣٠ من أقل البلدان نمواً. وقد بلغت عشر بلدان فقط من هذه البلدان نقطة الاكتمال وبلغ أحد عشر بلداً منها نقطة القرار، وبذا أصبحت مؤهلة للإعفاء التام أو المؤقت من الديون، على التوالي. وقد اتضح أن عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عملية بطيئة ومعقدة وإن كانت مؤسسات بريتون وودز قد أبدت بعض المرونة في سياق تنفيذ هذه المبادرة، وذلك بتخفيض العتبات الأصلية، ومنح الإعفاء المؤقت عقب نقطة القرار مباشرة، و"إتمام" الإعفاء بعد نقطة الاكتمال. وتبحث هذه المؤسسات حالياً أيضاً تمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى ما بعد عام ٢٠٠٤. بيد أن الحل المفضل لدى أقل البلدان نمواً لا يزال هو إلغاء الديون أو الإعفاء منها.

#### رابعاً - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية العمل بنشاط وعلى نحو منهجي على إنجاز ولايته، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦.

٦٦ - وفي سياق كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع قطاعات منظومة الأمم المتحدة، واصل المكتب التشجيع على أن تدمج هذه القطاعات برنامج عمل بروكسل في صميم برامج عمل وأنشطة كل منها. وقد اتخذت هيئات الإدارة في ١٩ منظمة مقررات بهذا الشأن. وتقوم هيئتا إدارة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أيضاً بإجراء استعراضات قطاعية دورية لتنفيذ برنامج العمل. ونظراً لما يتسم به التنفيذ الوطني لبرنامج العمل من أهمية أساسية، بذل مكتب المفوض السامي جهوداً متعاضدة لزيادة عدد مسؤولي الاتصال الوطنية وعدد المنتديات الوطنية في أقل البلدان نمواً. ونتيجة لذلك، زاد عدد هؤلاء المسؤولين من ٩ إلى ٤٥ وعدد المنتديات من ٩ إلى ١٨ في فترة الاثني عشر شهراً الماضية.

٦٧ - وكان أحد الأعمال الرئيسية التي اضطلع بها المكتب عقد حلقة عمل مسؤولي الاتصال الوطنيين بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ في نيويورك. وحضر حلقة العمل أيضاً مسؤولو الاتصال لدى أقل البلدان نمواً ولدى المانحين ومسؤولو الاتصال لدى بعثات الأمم المتحدة ولدى منظومة الأمم المتحدة.



٦٨ - وشارك المكتب مشاركة نشطة في تقديم الدعم المنسق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. فبالإضافة إلى إعداد التقرير المرحلي السنوي عن تنفيذ برنامج بروكسل، شارك المكتب بنشاط في جميع جوانب الأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٤ بشأن "تعبئة الموارد وهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

٦٩ - وأدى ازدياد الإلمام ببرنامج بروكسل إلى زيادة كبيرة في المشاركة النشطة والاهتمام الفعلي من جانب عدد أكبر من وفود أقل البلدان نمواً خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣ المعقودة في جنيف. وقدمت حكومة إيطاليا بسخاء الأموال اللازمة لمشاركة وفود أقل البلدان نمواً في الاستعراض الشامل الأول الذي أجري في تلك الدورة لتنفيذ برنامج العمل.

٧٠ - ووفقاً لولاية المكتب بشأن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، اضطلع المكتب بالأعمال التحضيرية الفنية والتنظيمية للمؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر والمعقود في ألماتي، كازاخستان، في آب/أغسطس ٢٠٠٣، والاجتماعين التحضيريين المعقودين في حزيران/يونيه في نيويورك وألماتي. وحشد هذا المؤتمر الدعم الدولي لهذه المجموعة من البلدان. وكان اعتماد إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي، اللذين اتفقت بموجبهما البلدان النامية غير الساحلية وكذلك بلدان العبور النامية، بدعم من شركائها الإنمائيين، على الاضطلاع بأعمال محددة في نخبة من المجالات ذات الأولوية، خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة لهذه البلدان الضعيفة الوضع. وعلى سبيل المتابعة، عقد المكتب اجتماعاً مشتركاً بين الوكالات بشأن استراتيجيات تنفيذ برنامج عمل ألماتي، في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في نيويورك. وأقر الاجتماع المشترك بين الوكالات خريطة طريق لتنفيذ برنامج العمل ذاك.

٧١ - وتأدية من المكتب لولايته وبالتعاقد مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة، شارك المكتب في تنسيق العملية التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر حالياً عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد عُيِّن الممثل السامي أميناً عاماً لكل من مؤتمري ألماتي وموريشيوس.

٧٢ - وظل المكتب طيلة السنة يقدم الدعم لمشاورات مجموعات أقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وظل الممثل السامي ينظم شهرياً اجتماعاً إعلامياً وتحوورياً مع أقل البلدان نمواً على مستوى السفراء والخبراء.

٧٣ - ونظم المكتب عددا لا بأس به من الاجتماعات ولقاءات المائدة المستديرة والأحداث، وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بهدف زيادة الوعي والدعوة وحشد الدعم لأقل البلدان نموا. وشملت هذه، وإن لم تقتصر على ذلك، أربعة منتديات مفتوحة كانت بمثابة الواسطة الأولية لتواصل المكتب مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة، فضلا عن تنظيم حوار مع المجتمع المدني وعقد اجتماع مائدة مستديرة مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل، خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣. ونظم المكتب سلسلة شملت أربع ندوات بشأن القضايا السكانية خلال انعقاد دورة الجمعية العامة بالتعاون مع تحالف الشركاء من أجل السكان والتنمية، وهو منظمة حكومية دولية لها مركز المراقب في الجمعية العامة وتركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأقام المكتب علاقات وثيقة مع غرفة التجارة الدولية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص.

٧٤ - واستعمل المكتب لغرض الدعوة وحشد الدعم الدولي لأقل البلدان نموا منتديات دولية مختلفة، منها مثلا المنتدى العالمي الثالث للمياه المعقود في كيوتو (اليابان) في آذار/مارس ٢٠٠٣، والمؤتمر الوزاري الاستثنائي لأقل البلدان نموا المعقود في الرباط، المغرب، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والدورة الستون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعقودة في شنغهاي، الصين، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والاجتماع الثالث لوزراء تجارة أقل البلدان نموا المعقود في داكار، السنغال، في أيار/مايو ٢٠٠٤. ويعتزم المكتب استغلال فرصة انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ساو باولو، البرازيل، لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية التجارة وإتاحة الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى تنمية أقل البلدان نموا وإدماجها على الوجه المفيد في الاقتصاد العالمي.

## خامسا - الاستنتاجات

٧٥ - يعتمد تنفيذ برنامج عمل بروكسل اعتمادا كبيرا على الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين. بيد أن المسؤولية الأولية عن ذلك تظل واقعة على كاهل أقل البلدان نموا. ولا يمكن لدور الشركاء الإنمائيين إلا أن يكون دورا داعما. فبدئ ذي بدء، يتعين على أقل البلدان نموا أن تبرهن فيما تظطلع به من التخطيط وما تتخذه من إجراءات على التزامها الوطيد بتنفيذ برنامج العمل. وينبغي لها مثاليا أن تطرح رؤية طويلة الأمل لما تريد أن ترى

بلدها عليه بعد ١٥ أو ٢٠ عاما من الآن. ويجب أن يكون هدف القضاء على الفقر موضوعا في سياق ذي طابع كلي.

٧٦ - ويعد تعيين مسؤولين وطنيين للاتصال في جميع البلدان الأقل نموا عدا خمسة منها تطورا إيجابيا جدا. ولكي يؤدي هؤلاء المسؤولون دورا فعالا، يلزم تزويدهم بالدعم المنتظم والمستمر من حكوماتهم ومن الشركاء الإنمائيين. ويلزم أن تولي كل حكومة من حكومات أقل البلدان نموا اهتماما خاصا وفوريا لمسألة إنشاء منتدى وطني وصوغ الوثيقة التي تحدد مهامه، على النحو المطلوب في برنامج عمل بروكسل. وقد أنشئ حتى الآن ١٨ فقط من هذه المنتديات الوطنية. وينبغي أن يقيم المنتدى حوارا وطنيا على قاعدة تشاركية واسعة النطاق وشاملة للجميع بشأن السياسات والاستراتيجيات، وأن يوفر التوجيه بشأن ما يلزم من التكيّف وبشأن تنمية الشراكات، وأن يضطلع بأنشطة الدعوة حسب الاقتضاء، ويرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وتقييم أداء البلد وشركائه الإنمائيين.

٧٧ - ومن المهم تصميم أداة مناسبة لرصد وتقييم برنامج عمل بروكسل. ويتضمن برنامج العمل ٣٠ من المقاصد والأهداف، منها الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك أيضا مقاصد وأهداف ليست مذكورة في البرنامج، منها مثلا أهداف في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

٧٨ - وفي حين أن المهمة الواقعة على كاهل أقل البلدان نموا مهمة شاقة، فإنه يلزم للشركاء الإنمائيين أيضا أن يكتفوا جهودهم. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لما وردت مناقشته في إطار الالتزام ٧ من الجهود الابتكارية لتعبئة الموارد. وبغية زيادة قيمة المعونة، وبالإضافة إلى عدم ربطها وتنسيقها، يمكن أيضا النظر في تثليث جهود المعونة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يمول الشركاء الإنمائيون أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتقليل التكلفة إلى أدنى حد ممكن ولتوفير نماذج مناسبة صالحة للمحاكاة. ويمكن أن يفضي التثليث أيضا إلى مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

٧٩ - ولكي يكون تنفيذ برنامج عمل بروكسل فعالا، ربما ينبغي النظر على نحو أكثر تركيزا في بعض عناصره. وينبغي جعل التنمية الريفية والزراعة في موضع رئيسي بقدر أكبر في سياق الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى بنشاط إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية وإلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمّرة.

## سادسا - التوصيات

٨٠ - ينبغي لجميع البلدان الأقل نمواً التي لم تقم بعد بصوغ استراتيجياتها وبرامجها للحد من الفقر وتحقيق النمو المستدام، على نحو متكامل فيه برامج جميع القطاعات، أن تفعل ذلك. وينبغي أن تنشئ على وجه السرعة منتديات وطنية لتوجيه ورصد عملية تنفيذ برنامج عمل بروكسل على الصعيد الوطني.

٨١ - وإلى جانب اتخاذ تدابير ضريبية ونقدية متوازنة والتوجه صوب تحقيق التنمية الاجتماعية، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تولي اهتماماً خاصاً لتطوير الهياكل الأساسية ولسياسات تنمية الصناعة التحويلية.

٨٢ - ونظراً إلى محدودية الفرص المتاحة لأقل البلدان نمواً وإلى ما يصادفها من صعوبات، يلزم لهذه البلدان أن تركز على قطاعات منتقاة بغية توسيع نطاق طاقتها الإنتاجية وتحقيق اندماجها على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون القطاعات المحتاجة إلى اهتمام خاص هي تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة والتنمية الريفية، وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية الصناعات الخدمية.

٨٣ - وينبغي أن تُعجل البلدان المتقدمة النمو خطى عملية فتح الأسواق أمام منتجات أقل البلدان نمواً وأن تتخذ خطوات لحماية هذه المنتجات من الآثار المعاكسة الناجمة عن التدابير السريعة والواسعة النطاق لتحرير التجارة من القيود.

٨٤ - وينبغي للشركاء الإنمائيين جميعاً، وخصوصاً البلدان المانحة، أن يحاولوا جاهدين التركيز على فئة أقل البلدان نمواً في سياق سياساتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدمونه من دعم إنمائي. وينبغي أن يكون إبلاغهم عن التعاون الإنمائي مستقلاً فيما يتعلق بهذه المجموعة من البلدان.

٨٥ - وينبغي التعجيل بإنجاز خطة روما المتعلقة بالتنسيق. وينبغي أيضاً، لدى البت في مسائل الأصوات والتمثيل في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية، مراعاة مصالح أقل البلدان نمواً.

٨٦ - وينبغي للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، وللقطاع الخاص أن يعبئاً جماهيرهما من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل بروكسل على كل من الصعيدين الوطني والعالمي.

## الحواشي

- (١) A/CONF.191/11.
- (٢) في حالة كل من سيراليون وكمبوديا، قدمت مدخلات من كل من الحكومة والمنسق المقيم.
- (٣) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٠٤.
- (٤) المرجع نفسه، الجدول أولاً - ١.
- (٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٣.
- (٦) إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي والرأس الأخضر وزامبيا وساموا والسودان وغامبيا وكمبوديا ومالي وملديف ونيبال واليمن.
- (٧) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٠٤.
- (٨) يبين التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٢، الذي نشره الأونكتاد، أن سبعة من أقل البلدان نموا - هي إريتريا وبوتان وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية وموزامبيق - استثمرت ٢٥ في المائة أو أكثر، وأن ٩ بلدان - هي إريتريا وأوغندا وبوتان وتوفالو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر والسودان وملديف وموزامبيق - بلغت معدلات نموها ٥ في المائة أو أكثر خلال العقد. ووفقاً لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام ٢٠٠٣، نمت كمبوديا وليبيريا وميانمار أيضاً بمعدل يتجاوز ٥ في المائة، وفي عام ٢٠٠١، بلغت نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أنغولا وتشاد أيضاً.
- (٩) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٠٤.
- (١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ٢٠٠٣.
- (١١) إثيوبيا وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد ورواندا وزامبيا والسنغال وسيراليون وغينيا وكمبوديا وليسوتو ومالي وملديف وموريتانيا.
- (١٢) البلدان التي تلقت الدعم من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية هي أوغندا وبنغلاديش وبوتان وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي وزامبيا والصومال وكيريباتي ومالي وملاوي وهاييتي.
- (١٣) إثيوبيا وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد ورواندا وزامبيا والسنغال وسيراليون وغينيا وكمبوديا وليسوتو ومالي وملديف وموريتانيا.
- (١٤) إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال والسودان وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا وليسوتو ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر.
- (١٥) جيمس د. وولفنسون، رئيس البنك الدولي، مذكرة مقدمة للاجتماع التاسع والستين للجنة التنمية، واشنطن العاصمة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.